كيف حول اليمين الإسرائيلي المتطرف حريق "حفات جلعاد" إلى حملة تحريض ضد الفلسطينيين؟

اتهامات سبقت نتائج التحقيق ثم اتسعت من رواية عن "إحراق متعمد" إلى دعوات للطرد وتوسيع الاستيطان

تل أبيب- وفا- لم يعامل الحريق الذي اندلع قرب مستوطنة "حفات جلعاد" المقامة على أراضي قرى تل وجيت وفرعتا جنوب غرب نابلس، السبت الفائت، بوصفه حادثا ميدانيا ينتظر تحقيقا فنيا يحدد أسبابه، بل انتقل منذ ساعاته الأولى إلى المجالين السياسي والإعلامي، حيث تبنت شخصيات يمينية إسرائيلية متطرفة رواية حملت الفلسطينيين المسؤولية عنه وقدمته باعتباره "عملية إحراق" ذات خلفية قومية.

ومع تكرار هذه الرواية في حسابات صحفيين وناشطين وأعضاء كنيست وقنوات إعلامية، تراجع الحديث عن الوقائع المتاحة، وتقدمت بدلا منه سردية أوسع عن "إرهاب الحرائق"، ربطت الحادث بما وصفه ناشروها بعجز الدولة عن مواجهة الفلسطينيين وحماية المستوطنات.

تسبب الحريق بأضرار كبيرة داخل مستوطنة "حفات جلعاد"، وأدى إلى إخلاء عائلات واحتراق منازل ومصالح تجارية، غير أن حجم الخسائر ظل مختلفا من منشور إلى آخر.

بعض الحسابات تحدثت عن أكثر من عشرين منزلا، فيما رفعت أخرى العدد إلى نحو ثلاثين منزلا ومصلحة تجارية، واستخدمت تعبيرات مثل "المستوطنة كادت تمحى".

لكن عدم استقرار الأرقام لم يمنع استقرار الاتهام، فمنذ البداية نشرت قناة 14 عنوانا تحدث عن "اشتباه في إحراق متعمد نفذه مخربون"، بينما نقل الصحفي والناشط ألحانان غرونر عن رئيس مجلس المستوطنات في شمال الضفة، يوسي داغان، قوله إن هناك "اشتباها معقولا جدا" في أن الحريق متعمد، مطالبا بالقبض على المنفذين و"محاربة إرهاب الحرائق".

وبهذا انتقل النقاش سريعا من سبب حريق لم يحسم بعد، رغم إطلاق سراح معتقلين فلسطينيين إثر الحريق، إلى تصنيف أمني وسياسي يفترض وجود فاعل فلسطيني ودافع قومي.

إعلام محرض

وساعدت حسابات إعلامية واسعة الانتشار على تثبيت هذه الرواية، فقد نشر الإعلامي ينون ماغال نصا قال فيه إن "مشاغبين عربا" أشعلوا النار في عدة مواقع مستغلين الرياح، وإن الحريق امتد إلى داخل المستوطنة وأجبر سكانها على الإخلاء.

لم يقدم المنشور دليلا مستقلا على وجود عدة بؤر أو على هوية من أشعل النار، لكنه عرض الرواية بصيغة تقريرية.

وأعاد الكاتب غادي تاوب نشر النص نفسه، ثم أضاف في قناته على "تلغرام" أن حرائق ينفذها فلسطينيون أصبحت "أمرا اعتياديا" في البؤر الاستيطانية، واتهم وسائل الإعلام بتهميش هذه الوقائع أو البحث لها عن أسباب "بريئة".

لم تعد القضية في هذا الخطاب حادثة بعينها، بل محاولة لإدراجها ضمن نمط أوسع يفترض أن الفلسطينيين يستخدمون النار أداة دائمة لمهاجمة المستوطنات.

وتجاوز بعض الإعلاميين حدود نقل الاتهام إلى المشاركة المباشرة في التحريض، فالمراسل هليل بيتون روزين وصف الحريق بأنه جزء من "إرهاب الحرائق الذي ينفذه مشاغبون عرب"، وقال إن الذين "يحاولون إحراق أطفال ونساء ومسنين يهودا يجب أن يقتلوا أو يقضوا بقية حياتهم في السجن".

ورغم أنه أشار لاحقا إلى أن التحقيق تحدث عن جسم مشتعل ألقي من مركبة، فإنه لم يعرض المعلومة بوصفها فرضية تحتاج إلى تدقيق، بل أدخلها مباشرة في إطار "العملية الإرهابية"، وبذلك لم تعد التغطية تميز بين ما ثبت وما بقي موضع اشتباه، بل أصبحت المعلومة تقبل بقدر ما تنسجم مع الرواية التي سبقتها.

حملة تشكيك

لاحقا، ظهرت رواية مختلفة عن سبب اندلاع الحريق، فقد نشر موقع "عولام كاتان" أن التحقيق خلص إلى وجود بؤرة حريق واحدة، وأن عقب سيجارة ألقي إلى جانب الطريق تسبب في اشتعال النيران التي امتدت لاحقا إلى المستوطنة.

كان من شأن هذه المعلومة أن تعيد النقاش إلى مساره، أو أن تدفع على الأقل إلى تخفيف الجزم السابق، لكنها تحولت بدورها إلى هدف لحملة تشكيك.

ونشر الناشط يغال مالكا تدوينة بعنوان "معجزة السيجارة"، سخر فيها من إمكان بقاء عقب سيجارة في منطقة احترق فيها كل شيء، وقال إن كاميرات المراقبة لم توثق لحظة إلقائه.

ولم يقدم مالكا دليلا يثبت الإحراق المتعمد، لكنه استخدم الشك في رواية التحقيق لإعادة تثبيت الاتهام الأول، وكأن الاحتمالين المتاحين هما إما قبول رواية "الإرهاب" أو اتهام المحققين بتقديم تفسير غير معقول.

دخول نواب اليمين إلى المشهد

ومع دخول السياسيين إلى المشهد، اكتسب الخطاب غطاء رسميا أوسع، فوزير المالية بتسلئيل سموتريتش طالب جهاز الأمن العام والشرطة بالتحقيق حتى النهاية، ووصف المستوطنات والبؤر الاستيطانية بأنها "خط الدفاع الأمامي" لإسرائيل، واضعا الحريق في إطار أمني يتجاوز الخسائر المباشرة.

أما عضو الكنيست أفيحاي بوارون فقال إن الحريق اندلع، على ما يبدو، "بعد إلقاء جسم مشتعل من سيارة فلسطينية"، وحذر من تحوله إلى "وسيلة إرهابية جديدة" ضد المستوطنين.

وذهب عضو الكنيست تسفي سوكوت في الاتجاه نفسه حين قال إن "مستوطنات المنطقة تعاني سنويا من حرائق ينفذها عرب، مطالبا باستكمال التحقيق في "الإحراق"، واستخدام هذه المصطلحات لم يكن مجرد توصيف لغوي، بل حسم لطبيعة الواقعة قبل أن تحسمها الجهات المختصة.

بعد أيام، اتخذت الحملة بعدا سياسيا أكثر وضوحا خلال زيارة النائبة ليمور سون هار ميلخ إلى المستوطنة برفقة مسؤولين من حزب "عوتسما يهوديت".

ووصفت هار ميلخ الحريق بأنه "عملية إحراق" و"إرهاب بكل معنى الكلمة"، ثم ربطت الرد عليه بإعادة بناء المستوطنة وتوسيعها، مؤكدة أن الجواب سيكون "مزيدا من الحياة والعائلات والاستيطان".

عند هذه النقطة لم يعد الحريق وسيلة للمطالبة بتحقيق أو "إجراءات أمنية" فقط، بل صار جزءا من خطاب يبرر توسيع الاستيطان، على أساس أن الرد على محاولة مزعومة لإضعاف الوجود الاستيطاني يجب أن يكون بزيادة هذا الوجود.

وفي المساحة الأكثر تطرفا من الحملة، تجاوز الخطاب اتهام مشتبه بهم إلى تحميل الفلسطينيين جماعيا المسؤولية.

الناشطة أييليت لاش هاجمت مراسل هيئة البث الإسرائيلية روعي شارون، لأنه لم يصف الحريق بأنه "عملية إحراق"، واتهمته ضمنيا بالوقوف "إلى جانب العدو".

أما الناشط عميحاي شيلو فنشر تعليقا ساخرا عن قواعد السلامة من الحرائق وأضاف إليها "طرد جميع العرب". وعلى قناة "نحارب من أجل الحياة" في "واتساب"، قدم الحريق ضمن سلسلة تشمل إطلاق النار والحجارة والعبوات، قبل أن ينتهي المنشور إلى القول إنه "لن يكون هناك أمن من دون طرد العدو"، ثم نشرت القناة لاحقا عبارة: "لا يمكن العيش إلى جانب عدو". في هذه المرحلة انتقل الخطاب من افتراض مسؤولية أشخاص محتملين إلى بناء اتهام جماعي يقوم على الهوية وحدها.

واستخدمت قنوات يمينية الحريق أيضا لمهاجمة مؤسسات إسرائيلية. قناة "تورات لحيماه" اتهمت قائد المنطقة الوسطى في الجيش آفي بلوط، بالعجز عن حماية مستوطنة، وقالت إن الجيش منشغل بملاحقة شبان البؤر الاستيطانية بدلا من مواجهة الفلسطينيين. كما هاجمت قناة "لوحمي هغفعوت" الجيش بعد توقيف ثلاثة شبان شاركوا في إطفاء الحريق، وكتبت أن "قرى القتلة تنام بهدوء" بينما توجه القوات ضد المستوطنين. بهذه الصياغة، صار الحريق أداة لتجريم الفلسطينيين ونزع الشرعية عن أي إجراء يتخذ ضد المستوطنين في الوقت نفسه.

وعندما أعلنت شرطة الاحتلال اعتقال فلسطينيين، رغم إطلاق سراحهم لاحقا، تعاملت حسابات يمينية مع الخبر بوصفه دليلا نهائيا على صحة الاتهامات السابقة.

وأشار الصحفي عميت سيغال إلى أن الشرطة عدلت صياغة بيانها من الاشتباه في "الضلوع في إحراق الحريق" إلى الاشتباه في "الضلوع في التسبب بالحريق"، الفرق بين العبارتين مهم، لأن الأولى تفترض فعلا متعمدا، في حين تترك الثانية المجال أمام احتمالات أخرى، بينها الإهمال أو التسبب غير المقصود.

لكن التعديل لم يحظ بالزخم نفسه الذي حظي به خبر الاعتقال الأول، فيما واصلت قنوات يمينية تقديم القضية على أنها حسمت.

استغلال الحدث لترسيخ الاستيطان

بالتوازي، تحولت حملات التبرع وبالتالي ترسيخ الاستيطان إلى جزء من التعبئة السياسية. حيث دعا ميخائيل بن اري إلى جمع عشرين ألف شيقل، وقال إن المستوطنة يجب أن تبنى من جديد بصورة "أقوى وأجمل وأكبر". ونشر ليران باروخ رابطا للتبرع تحت عنوان يفيد بأن "مخربين أحرقوا عشرات المنازل"، فيما ربط يوآف إلياسي، المعروف باسم "الظل"، دعم مصنع أخشاب احترق بمواصلة الاستيطان والعمل العبري في الضفة الغربية.

لم تعد التبرعات تقدم باعتبارها مساعدة للمتضررين فقط، بل بوصفها ردا سياسيا على الفلسطينيين وطريقة لترسيخ الوجود الاستيطاني.

حرق مسجد وشهداء في بلدة تل

أخطر تطورات الحملة لم يبق محصورا في شبكات التواصل الاجتماعي، بل تزامن مع تصعيد ميداني متسارع في الضفة الفلسطينية المحتلة.

فبعد إحراق مسجد في خربة التوانة جنوب الخليل وكتابة عبارتي "الموت للعرب" و"حفات جلعاد" على جدرانه، شهدت بلدة تل جنوب غرب نابلس، أمس، عدوانا واسعا نفذه مستوطنون، أعقبته مواجهات وإطلاق نار أسفرت عن استشهاد أربعة مواطنين من عائلة واحدة وإصابة آخرين بعضهم في حالة حرجة، إضافة إلى إحراق ممتلكات ومهاجمة منازل في البلدة. كما أرسلت قوات الاحتلال تعزيزات عسكرية إلى المنطقة وأغلقت مداخل تل ومحيط نابلس، في ظل تصاعد اعتداءات المستوطنين في عدد من مناطق الضفة.

ولا يثبت هذا التسلسل وجود توجيه مباشر من سياسي أو ناشط بعينه، لكنه يوضح كيف انتقل اسم حريق "حفات جلعاد" من مادة للتحريض والاتهام الجماعي إلى جزء من مناخ أوسع من الانتقام والعنف، بعدما جرى تقديم الفلسطينيين بوصفهم مسؤولين جماعيا عن الحريق قبل حسم نتائجه، ثم ظهرت تداعيات ذلك في اعتداءات طالت مسجدا وبلدات فلسطينية وأوقعت قتلى وجرحى.

تكشف متابعة هذه المنشورات أن الحريق لم يبق حادثا قيد التحقيق، بل تحول خلال وقت قصير إلى أداة لبناء خطاب سياسي وإعلامي ضد الفلسطينيين. بدأ الأمر باتهام غير محسوم، ثم جرى تكراره في حسابات صحفيين وناشطين وقنوات يمينية حتى اكتسب صفة الحقيقة، قبل أن يتبناه سياسيون ويستخدموه للدعوة إلى تشديد الإجراءات وتوسيع الاستيطان والتحريض على الفلسطينيين جماعيا.

وعندما ظهرت معلومات لا تنسجم مع الرواية الأولى، لم تؤد إلى مراجعة الخطاب، بل قوبلت بالتشكيك، فيما استخدمت الاعتقالات اللاحقة لتأكيد الاتهام رغم تعديل الشرطة صياغة بيانها من الاشتباه في الإحراق إلى الاشتباه في التسبب بالحريق. ومع انتقال الحملة إلى الميدان، وظهور اسم "حفات جلعاد" على جدران مسجد أحرق في خربة التوانة، ثم وقوع هجمات واعتداءات دامية في بلدات فلسطينية، اتضح أن القضية تجاوزت صناعة رواية سياسية إلى خلق مناخ أوسع من الانتقام والتصعيد، وجد طريقه من المنصات الرقمية إلى الواقع.

"لا سيادة لإسرائيل على القدس المحتلة أو أماكنها المقدسة الإسلامية والمسيحية"

دول عربية وإسلامية تدين اقتحامات المستوطنين الجماعية للمسجد الأقصى

عواصم- الحياة الجديدة- وفا- أدان وزراء خارجية جمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية باكستان الإسلامية، والجمهورية التركية، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، التصعيد الإسرائيلي في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، واستمرار الاقتحامات للمستوطنين بقيادة وزراء إسرائيليين متطرفين للمسجد الأقصى المبارك، تحت حماية شرطة الاحتلال، ورفع العلم الإسرائيلي داخل ساحاته، ونصب شرطة الاحتلال خيمتين، وبقية الأعمال الاستفزازية الأخرى.

وأكدوا في بيان مشترك صدر، أمس الجمعة، أن هذه الأعمال التصعيدية وغير المقبولة تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والوضع القائم التاريخي والقانوني في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة.

واستنكر الوزراء بأشد العبارات الأعمال غير القانونية والمتطرفة المتمثلة في التحريض والدعوات لحشد الاقتحامات، وأعمال العنف التي يرتكبها الوزراء والجماعات الإسرائيلية المتطرفة، وحذروا من أن هذه الأعمال الاستفزازية تغذي الكراهية والتطرف، وتعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم على أساس حل الدولتين.

وقال البيان: إن القيود المفروضة على الوصول إلى البلدة القديمة في القدس وأماكن العبادة فيها، إلى جانب القيود التمييزية والتعسفية على الوصول إلى سائر أماكن العبادة في البلدة القديمة، تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والمحاولات غير القانونية لتغيير الوضع القائم التاريخي والقانوني.

وأكد الوزراء أن لا سيادة لإسرائيل على القدس المحتلة أو أماكنها المقدسة الإسلامية والمسيحية.

كما أدان وزراء الخارجية استمرار الانتهاكات والإجراءات الممنهجة التي تنفذها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، والهادفة إلى تغيير الطابع التاريخي والقانوني والديموغرافي لمدينة القدس الشرقية المحتلة، والنيل من حرمة ومكانة أماكنها المقدسة الإسلامية والمسيحية، وأكدوا رفضهم القاطع لأية محاولات لتغيير الوضع القائم التاريخي والقانوني في القدس وأماكنها المقدسة الإسلامية والمسيحية، مشددين على ضرورة الحفاظ عليه، مع تأكيد الدور الخاص للوصاية الهاشمية التاريخية في هذا الشأن.

وأكد الوزراء أن كامل مساحة المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، البالغة 144 دونما، هي مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة كافة شؤون المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وتنظيم الدخول إليه.

ودعا الوزراء، إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال إلى الرفع الفوري للقيود المفروضة على الوصول إلى البلدة القديمة في القدس، والامتناع عن عرقلة وصول المصلين المسلمين إلى المسجد الأقصى المبارك.

كما دعوا المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم يلزم إسرائيل بوقف انتهاكاتها المستمرة وممارساتها غير القانونية بحق الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، وانتهاكاتها لحرمة هذه الأماكن المقدسة.

منظمة التعاون الإسلامي

وأدانت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي الاقتحام الذي قاده مسؤولون في حكومة الاحتلال المتطرفة، برفقة ما يزيد عن 3 آلاف من عصابات المستوطنين، لباحات المسجد الأقصى المبارك تحت حماية مشددة من قوات الاحتلال، تزامنا مع ما يسمى بـ"ذكرى خراب الهيكل"، في انتهاك صارخ وفاضح للوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس الشريف، واستفزاز لمشاعر المسلمين وشعوب العالم وكافة المؤمنين.

وأكدت الأمانة العامة أن هذا الاستفزاز، وما رافقه من دعوات وتحشيد لزيادة الاعداد غير المسبوقة للمقتحمين المتطرفين من المستوطنين للمسجد الأقصى وسط تشديدات عسكرية ومنع المصلين من الوصول إليه إضافة لأداء "طقوس تلمودية" خلال اقتحاماتهم، شملت أداء ما يسمى "السجود الملحمي" وترديد الأناشيد بصوت مرتفع، يشكل تهديدا حقيقيا يساهم في تأجيج وتفجير الصراع الديني في المنطقة.

كما اكدت أن هذه الاقتحامات تندرج ضمن سياسة الاحتلال الإسرائيلي الممنهجة، بهدف فرض الأمر الواقع بالقوة وتقويض الوضع القائم في المسجد الأقصى، تمهيدا لتكريس التقسيم الزماني والمكاني، في إطار السعي لتهويد القدس والأماكن المقدسة.

وشددت الأمانة العامة على أن الحرم القدسي الشريف/المسجد الأقصى المبارك، بكامل مساحته البالغة 144 دونما، هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن أي إجراءات أحادية، أو محاولات فرض وقائع جديدة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمثل اعتداء على هذا الحق التاريخي والقانوني للمسجد الأقصى.

وأكدت أن جميع الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الطابع التاريخي والديمغرافي والقانوني لمدينة القدس الشريف باطلة ولاغية بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا يمكن أن ترتب أي أثر قانوني، مؤكدة أن القدس الشرقية هي جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.

ودعت المجتمع الدولي ومؤسساته كافة إلى التحرك العاجل لوقف هذه الانتهاكات وضمان حرية العبادة في مدينة القدس المحتلة، ومحاسبة حكومة الاحتلال عن جرائمها وانتهاكاتها.

رابطة العالم الإسلامي

وأدانت رابطة العالم الإسلامي الاقتحامات والانتهاكات المستمرة للمسجد الأقصى المبارك وباحاته، من قبل المستوطنين والوزراء المتطرفين، تحت حماية شرطة الاحتلال، وما يرافقها من اعتداءات على المصلين، وممارسات استفزازية، ورفع الأعلام الإسرائيلية.

وندد الأمين العام، رئيس هيئة علماء المسلمين الشيخ محمد بن عبد الكريم العيسى، في بيان للأمانة العامة للرابطة، الانتهاكات الخطرة المؤججة لمشاعر المسلمين حول العالم، لما تنطوي عليه من اعتداء جسيم على حرمة المقدسات الإسلامية، محذرا من مخاطر التمادي الإسرائيلي في انتهاكاته المتكررة للوضع التاريخي والقانوني للمقدسات في القدس الشرقية المحتلة، وكافة القوانين الدولية ذات الصلة.

وشدد على الضرورة الملحة لاضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته الأخلاقية والقانونية تجاه الوقف الفوري لهذه الانتهاكات، مثمنا -بتأييد كبير- مضامين البيان الصادر في هذا الشأن من وزراء خارجية المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية إندونيسيا، والجمهورية التركية، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة؛ للتصدي لكافة الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتضامنهم الراسخ مع الشعب الفلسطيني وحماية مقدساته.

وزارة الخارجية والتعاون الدولي الليبية

وأعربت وزارة الخارجية والتعاون الدولي الليبية، عن إدانتها واستنكارها الشديدين لقيام ما يسمى "وزير الأمن القومي الإسرائيلي" باقتحام المسجد الأقصى الشريف. وأكدت الوزارة في بيان رسمي، رفضها القاطع لهذه التصرفات السافرة التي تمس حرمة وقدسية المسجد الأقصى، معتبرة إياها انتهاكا صارخا للمقدسات الإسلامية، ومساسا بالوضع القانوني والأخلاقي لهذه المقدسات. وشدد البيان على أن هذه الأفعال الاستفزازية تشكل جريمة دولية تستوجب المحاسبة العاجلة لمرتكبيها. ودعت وزارة الخارجية والتعاون الدولي الليبية، المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والإنسانية، وضرورة اتخاذ خطوات عاجلة وفاعلة لوقف هذه الانتهاكات المتكررة.

وجددت دولة ليبيا موقفها الثابت والداعم لحقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، وحماية مقدساته الدينية، وحقه المشروق في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

"الدفاع المدني" يعزز طواقمه الميدانية لإسناد أهالي قرى جنوب نابلس

نابلس- الحياة الجديدة- قال جهاز الدفاع المدنين انه في ظل العدوان الواسع الذي تشهده قرى جنوب نابلس من قبل المستوطنين، رفعت المديرية من مستوى جاهزيتها لدعم الجهود الشعبية والمجتمعية الرامية للحد من الأضرار الجسيمة والحرائق المتعمدة التي استهدفت ممتلكات المواطنين.

ونجحت طواقم الدفاع المدني، بالتعاون مع بلدية نابلس وبإسناد المواطنين، في السيطرة وإخماد العديد من الحرائق، وتحديدا في بلدة صرة التي تعرضت لاستهداف مباشر طالت عددا من المباني والمركبات.

وشدد الدفاع المدني على التزام طواقمه ومتطوعيه بتسخير كافة الإمكانيات المتاحة وتجاوز المعيقات الميدانية، للوصول إلى مختلف المواقع المتضررة، مؤكدا وقوفه الدائم إلى جانب المواطنين لمواجهة تداعيات اعتداءات المستوطنين.

"التعاون الإسلامي": تصاعد جرائم الاحتلال والمستوطنين يشكل تنفيذا عمليا لخطط التهجير القسري والتطهير العرقي والإبادة الجماعية

جدة- الحياة الجديدة- أدانت منظمة التعاون الإسلامي، تصاعد إرهاب المستوطنين والجرائم التي ترتكب ضد شعبنا بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي كان آخرها ما جرى في قريتي تل بمحافظة نابلس، ودير جرير بمحافظة رام الله والبيرة، وما يجري في قطاع غزة ما أدى الى استشهاد وإصابة العشرات.

ونددت المنظمة في بيان، أمس الجمعة، باستمرار اعتداءات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين العزل، وتدمير ممتلكاتهم وإحراق الأراضي الزراعية، والمنازل وسرقة الأغنام والمواشي، في ظل تصاعد وتيرة الاستعمار.

وحذرت من مخاطر هذا التصعيد الخطير معتبرة أنه انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، وقرارات الشرعية الدولية، والفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية.

وأكدت أن استمرار هذا الإرهاب وتصاعده، يشكل تنفيذا عمليا لخطط الاحتلال الاسرائيلي الاستعماري للتهجير القسري والتطهير العرقي والإبادة الجماعية التي ترتكب في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

وجددت الأمانة العامة الدعوة للمجتمع الدولي والمؤسسات الدولية خاصة مجلس الأمن والمحاكم والهيئات القضائية الدولية، لتحمل مسؤولياتها، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ومحاسبة الاحتلال والمستوطنين عن جرائمهم بحق المدنيين العزل.

وحثت المنظمة كافة الدول على مواصلة العمل في مواجهة منظومة الاستعمار والاحتلال الاستعماري، وكياناته غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.